السياسات الثقافية العربية: أي دور؟

أ.د. مخلوف بوكروح
جامعة الجزائر3

ملخص:

تحتل الثقافة في المجتمعات المعاصرة دورا محوريا في البرامج التنموية، وقد ازداد الاهتمام بالبعد الثقافي في التنمية في العقود الأخيرة وأصبح ركنا أساسيا في الاستراتيجيات التنموية المحلية والوطنية والدولية إلى جانب الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

إن إنعاش الحياة الثقافية والفنية في المجتمعات المعاصرة أضحى جزءا أساسيا من اهتمامات وواجبات الدولة الحديثة، التي أصبحت تولي عناية خاصة للسياسات الثقافية بوصفها أداة توظف لضمان احتياجات ثقافية يساهم فيها مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع عبر حوار شفاف.

تتنوع أشكال السياسات الثقافية من مجتمع إلى آخر ومن حقبة زمنية إلى أخرى، علما أن السياسات الثقافية ترتبط بالسياق التاريخي الاجتماعي الذي تنمو فيه. في هذا الإطار نعالج إشكالية السياسات الثقافية مع التركيز بشكل خاص على الحالة العربية.

الكلمات الدالة: السياسات العمومية، السياسات الثقافية، التنوع الثقافي.

تنصيص:

«لو أنك قدّمت لرجل سمكة لوفّرت له وجبة، ولو أنك علّمته صيد السمكة للقّنته حرفة. وإذا أردت أن تدبّر قوتك لعام آت فانثر بذرا، وإذا انفسح خيالك لعشر سنين فاغرس شجرة. أما إذا كنت تعنى بشؤون غيرك فزوّدهم بالمعرفة. ذلك أنك حين تنثر البذر تحصد مرة، وإذا أنت غرست الشجر حصدت مرات عشرا، لكنك حين تبذر المعرفة تتيح حصادا لمائة من الأعوام».

مثل صيني لـ «كزان تزو» القرن الرابع ق.م

1. مفهوم السياسة الثقافية:

يتجاوز الحديث عن الثقافة والبحث في طبيعتها، اليوم، ذلك التساؤل التقليدي الذي ينشد من ورائه القبض على إجابة شافية عن ماهيتها، أو إيجاد تعريف قار لمفهومها؛ علما أن صياغة تعريف محدد للثقافة ـ ولو كان مجرد اجتهاد من أجل تبسيط الفهم وتعميمه ـ ليس أمرا يسيرا؛ ناهيك عن أن يكون محل اتفاق كلي بين الباحثين. فكل اجتهاد في هذا الباب لا يمكن أن يثمر، في رأينا، إجابة شافية ومقنعة للجميع بنفس القدر والدرجة. فبدل الوقوف، إذن، عند محاولة من هذا القبيل نكتفي هنا، في هذه المناسبة، بالإشارة إلى أن مفهوم الثقافة موضوع عام يخص المجتمع برمته؛ أفرادا وجماعات. ذلك أن فاعالية ثنائية الإنسان–المجتمع، في جدليتها التاريخية، دليل على دور الثقافة الفاعل، بل والحاسم في

تطور المجتمع الإنساني عبر مراحله التاريخية؛ فبفضلها تمكن الإنسان من التأقلم مع محيطه الطبيعي وبيئته الاجتماعية. فهو قد بنى، وما زال يبني، مجتمعه وثقافته على طريقته الخاصة المناسبة لزمانه ومكانه المعاشين، واكتسب أيضا، وما زال يكتسب، خصوصيته من بيئته؛ صانعا مكتسبا في الوقت ذاته.

ومفهوم السياسة الثقافية هو أيضا من المفاهيم الممتنعة عن التحديد الجامع المانع بسبب تداخله مع مفهوم الثقافة. بل إن منظمة اليونسكو لم تفرض، حين دعت إلى مناقشة المسألة الثقافية، مفهوما محددا للسياسات الثقافية؛ لأن هذه السياسات تختلف من فضاء ثقافي إلى آخر. ومن هنا ينبغي الحديث، عند مقاربة هذا لموضوع، عن سياسات ثقافية وليس عن سياسة ثقافية واحدة ينفع تعميم تطبيقها في كل مكان.

ولذلك فإن منظمة اليونسكو لم تسع، في هذا المجال، إلا إلى وضع تعريف عام يسمح بتحديد الملامح الرئيسية للسياسة الثقافية. فهي، كما تراها، «مجموع الاستخدامات والعمليات التي تمارس بإرادة ووعي في المجتمع بهدف إشباع بعض الحاجات الثقافية من خلال الاستخدام الأمثل لكل الموارد المادية والبشرية التي يمتلكها هذا المجتمع في مرحلة تاريخية معينة»[1].

هذا يعني نظريا إمكان اعتبار السياسة الثقافية أداة تستخدم من قبل سلطة عمومية من أجل تثمين وحفظ الملامح المميزة للمجتمع؛ أي حقوقه الأساسية، نظمه القيمية، عاداته، معتقداته ...الخ.

فالسياسة الثقافية تندرج، إذن، ضمن السياسة العمومية التي هي مجموع الأفعال المتبعة من قبل سلطة عمومية من أجل حل مشكلات متداخلة. وتهدف كل سياسة ثقافية إلى وضع مجموعة من الوسائل القادرة على تطوير إمكانيات التعبير وضمان حريته. ولذلك فإن السياسة الثقافية تُعدُّ، بالأساس، نسقا من التوجيهات المخططة التي تضعها الدولة بغية تحقيق أهداف، ترتبط باحتياجات ثقافية عبر مشروعات محددة. وهي، أي السياسة الثقافية، بتعبير أدق إستراتيجية دولة.

وقوام السياسة الثقافية هو ذلك التفكير المنظم الذي يوجه العمل الثقافي لبلوغ الأهداف التي يتطلع المجتمع والأفراد إلى بلوغها. تتضمن السياسة الثقافية مجموعة من السياسات القطاعية تمتد إلى مجالات متعددة : اللغة، التربية، التاريخ، حماية التراث...[2].

2. الثقافة والتنمية :

يجمع الدارسون المختصون قي هذا الموضوع أن الثقافة تلعب دورا حيويا في المجتمعات المعاصرة. وبالرغم من ذلك فإن الثقافة لم تحظ بعناية من قبل المفكرين الاقتصاديين. فقد اعتبر ألفريد مارشال التعليم استثمارا في القوى البشرية مبرزا دوره في تحرير القوى الكامنة لدى الفرد والكشف عن مواهبه. واعتبر البعض أن الثقافة تنمو، بوصفها نتيجة للنشاط الاقتصادي، بعد هذا النشاط؛ وذلك استنادا إلى حكمة قديمة مفادها أن على الإنسان أن يملأ معدته قبل أن يتفلسف. وهي الحكمة التي دلت التجربة التاريخية على صحتها؛ إذ أن ازدهار الثقافة ارتبط تاريخيا ـ مصادفة أو ضرورة ـ بالتطور والازدهار الاقتصادي،

1- François Colbert, Les éléments des politiques culturelles, www.managementculturel.com

2- Ibid

وأن الفنون، مثلها في ذلك مثل العلوم، ازدهرت في عهود رخاء الدول المعيشي وبتشجيع الملوك والأمراء أنفسهم، واحتضانها في قصورهم.

أما بخصوص العلاقة بين الثقافة والتنمية الاقتصادية فقد ظلت إلى عهد قريب غائبة؛ إذ ربط البعض الإنفاق في مجال الثقافة والفنون بنشاط أوقات الفراغ، ومن ثم فإن إمكانية إسهامه في تحقيق ثروات ورخاء الأمة تكاد تكون معدومة. فالثقافة وفق هذا المفهوم تصنف ضمن النشاط أو العمل غير المنتج، والذي تتبخر ثماره في اللحظة التي ينتج فيها.

وقد أثبت المختصون أن الإنفاق على التعليم يعد استثمارا في القوى البشرية شأنه شأن الاستثمار في القطاعات الإستراتيجية الأخرى كالزراعة والصناعة وغيرها؛ بل إن البعض منهم ذهب إلى الدعوة إلى تطويع العوامل الثقافية-الاجتماعية، ومن ضمنها المعتقدات الدينية، للاستفادة منها في عملية النمو.[3]

وقد قدم ألفين توفلر صورة عن نمو المؤسسات الثقافية وذلك من خلال تفسيره النموذجي لمؤسسة موسيقية داخل مجتمع صناعي في القرن التاسع عشر، إذ كان الموسيقيون والفنانون يعتمدون على آلية السوق التي أثرت في الإنتاج والتوزيع، يتولى رجال الأعمال تمويل الحفلات والعروض وباعوا التذاكر لجمهور مجهول، والزيادة في التذاكر المباعة تعني ربحا أعلى، ومن ثم ازدياد الحاجة إلى قاعات أكبر للحفلات، والقاعات الكبرى تتطلب بدورها مجموعات متكاملة من الملابس وأجهزة سمعية أقوى، ومن هنا نشأ الأوركسترا السمفوني الحديث.[4]

والتنمية لا تخص الاقتصاد وحده، ولكنها عملية تطوير تنموية شاملة، بل إن الثقافة، ذاتها، أصبحت عنصرا أساسيا في السياسة الاقتصادية. ويمكن القول : إن الثقافة والتنمية توأمان وهما في علاقتهما أشبه بالنظرية والتطبيق في منظومة متكاملة وشاملة روحية، فكرية، تربوية، سلوكية وعلمية. فإذا اعتبرنا التنمية ترجمة عملية لزيادة وتطوير الإنتاج والثروة المادية، فإن الثقافة هي الترجمة الفكرية والفنية والأدبية لتطوير إبداع المجتمع قصد إثراء ثروته البشرية.

وبالرغم من أن المجتمعات البشرية تسعى، دائما، في تطلعها إلى التقدم والرقي التاريخيين إلى تحقيق المزيد من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلا أن التجربة التاريخية تؤكد لنا أن هذه المكتسبات التاريخية ظلت ـ وستظل أيضا ـ غير مكتملة ما لم يرافقها التقدم الثقافي، الذي يعد هو الآخر ركنا أساسيا من أركان الحياة. وفي هذا المجال نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1946 على : أن «... للإنسان الحق في أن يشترك دون قيد أو شرط في الحياة الثقافية للمجتمع وأن يستمتع بالفنون وأن يكون له نصيب في التقدم العلمي وما يؤتيه من ثمار».

وقد أدرك المجتمع الدولي، منذ ذلك، أهمية البعد الثقافي في التنمية البشرية مؤكدا صحة ما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ إذ بدأت مع مطلع السبعينيات من القرن الماضي أصوات ترتفع منتقدة النزعة الاقتصادوية للنموذج التنموي. فعُقدت سلسلة من المؤتمرات الدولية، تحت إشراف منظمة اليونسكو، نوقشت فيها مسألة التنمية والثقافة : كان ذلك في

3-رزق الله هيلان، التنمية والثقافة في الوطن العربي المعاصر، ملتقى العنصر الثقافي في التنمية، (1991)، ص 20.

4-Alvin, Toffler (1980), p 38.

(مدينة البندقية سنة 1970، و في مدينة مكسيكو عام 1982، ثم في مدينة ستوكهولم بحر 1998). وقد تُوج هذا الاهتمام بإقرار العقد العالمي للتنمية الثقافية (1988 – 1997)، الذي أوصى بضرورة الاعتراف بالبعد الثقافي للتنمية، واحترام الهويات الثقافية، وتوسيع رقعة المشاركة في الحياة الثقافية وإنعاش التعاون الثقافي الدولي. وقد أجمعت هذه المؤتمرات جميعها على أهمية ربط السياسات الثقافية بخطة التنمية الشاملة؛ انطلاقا من أن الثقافة بعد أساسي من أبعاد حياة كل فرد وكل جماعة، وأن التنمية التي تضع الإنسان غاية لها تنطوي على بعد ثقافي أساسي.

والواقع أن الاهتمام بدور الثقافة في التنمية قد ازداد في العقود الأخيرة. ويمكن أن نلحظ هذا الاهتمام في الخطط التنموية للمدن الحديثة. فإذا كانت ثروات المدينة الطبيعية تشكل، فيما سبق، شرطا أساسيا لتطورها الاقتصادي، وتمكنها من تخصيص جزء من ميزانيتها إلى قطاع الثقافة، فإن الاستثمارات التي تخصصها المدينة لقطاع الثقافة، في الوقت الحاضر، هي التي تشجع، بدورها، التطور الاقتصادي في المدينة وتحدده.

لهذا فإن الصناعات الثقافية أضحت اليوم تحتل موقعا أساسيا واستراتيجيا في الاقتصاد المعاصر؛ حيث تسهم بشكل جاد في خلق مناصب الشغل والثروة. والثقافة بمعناها الواسع والتربية والاتصال والمعرفة هي كلها عوامل للتنمية الاقتصادية. إن التراث الثقافي، بمواقعه الأثرية ومناظره الطبيعية والمتاحف المخصصة لحفظ آثاره المنقولة...الخ، هي بطبيعة الحال تعبير عن الهوية الثقافية، وهي في نفس الوقت مصدر سياحي. ومن هنا فإن كل سياسة اقتصادية تتضمن بعدا ثقافيا.[5]

وبنفس القدر من أهمية التكامل بين الثقافة وغيرها من القطاعات لم تعد الثقافة والفنون كيانات مستقلة؛ بل هي فروع لشجرة واحدة. فالصناعة الترفيهية والصناعة الثقافية وصناعة المحتوى والصناعة الإبداعية تعتبر كلها الآن نشاطا ذهنيا إنسانيا واحدا. وقد أصبحت الصناعات الإبداعية في الدول المتقدمة قطاعا هاما من قطاعات النمو الاقتصادي.

إذا كانت البنية الثلاثية للتنمية المستدامة التي تم تطويرها خلال النصف الثاني من الثمانينيات بوصفها عناصر أساسية تقوم على البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، فإن التصور الذي صاغه الباحث الأسترالي هاوكيس الذي اعتبر الثقافة ركنا رابعا إلى جانب البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي في غاية الأهمية، أصبح الركن الثقافي منذ التسعينيات يستخدم كنموذج للتحليل والتدخلات العمومية في الاستراتيجيات المحلية، الوطنية، والدولية.[6]

3. السياسة الثقافية والدولة :

ولما كانت الثقافة في المجتمعات المعاصرة تعد حقا من الحقوق الأساسية، فإن الدولة مطالبة بتمكين كل فرد من أن ينال حقه من الثقافة والفنون، ويشبع حاجاته الذاتية في هذا المجال، بالوسائل التي تراها محققة لبلوغه هذه الغاية؛ ذلك أن إنعاش الحياة الثقافية والفنية في المجتمعات المعاصرة أصبح جزءا لا يتجزأ من واجبات الدولة الحديثة. إن

5- Jean Pierre Warnier (1999). La mondialisation de la culture, p. 70.

6-Jordi Pascal I Ruiz (2007). La participation citoyenne au développement de la politique culturelle locale pour les villes européennes, in Guide de la participation citoyenne, p. 27.

الرعاية التي كان يقدمها الميسورون للثقافة والفنون لم تعد تلبي الاحتياجات المتزايدة للناس في مجال الثقافة.. ومن هنا كان واجب الدولة بقدراتها وإمكانياتها أن تجعل الثقافة منهلا ينهل منه الجميع وأن تفسح لها السبل لكي تزدهر وتهيئ لها المناخ لكي تنتعش، وهو ما يقتضي أن تولي الدولة عناية للسياسة الثقافية تتفق وحاجات المجتمع بنفس القدر الذي توليه للسياسات الاقتصادية والتعليمية.

والسياسات الثقافية تشكل، اليوم، إحدى اهتمامات الدولة المعاصرة الملحة؛ وهذا ما يتجلى بوضوح في تبني مؤسسات الدول المختصة للتنمية الثقافية؛ سواء بتبنيها للأعمال الفنية في مختلف الأصناف، قصد المحافظة على المصنفات الإبداعية، أو من خلال الدعم عن طريق سياسة الإعانات العمومية، أو من خلال المشاركة في ترقيتها.

يظهر الاهتمام بالسياسة الثقافية في المجتمعات العصرية بشكل واضح في تدخل الدولة في الشؤون الثقافية وتنصيب نفسها المسئول الأول عن القطاع الثقافي. ويمكن ملاحظة بعض أشكال هذا التدخل في مختلف الأدوات والتقنيات المعتمدة في مراقبة الإنتاج الثقافي، كأن تطلب مباشرة من الفنانين إنتاج بعض الأعمال الفنية مقابل تعويض مادي، أو بشكل غير مباشر من خلال وضع إجراءات تحفيزية وقانونية وامتيازات جبائية، أو تقديم إعانات تغطي أكبر جزء من التكاليف، أو المساعدة في ترقية وتوزيع الأعمال الفنية. تكشف هذه الإجراءات عن التدخل القوي للدولة، ويمكن أن تصل إلى حد جعل الفنانين موظفين. وبالرغم من أهمية تدخل الدولة في الشأن الثقافي من حيث الدعم المادي والرعاية المالية، إلا أن التجربة تثبت هشاشة هذه الاختيارات التي تفتقر في أغلب الحالات إلى الوضوح والشفافية وتسبب في ظهور انحرافات، والانزلاق التدريجي نحو هيمنة الثقافة الاستهلاكية. ذلك أن المبالغة في تضخيم دور ومهام الدولة في إدارة الحياة الثقافية أمر قد يؤدي إلى نتائج عكسية. وبدل توجيه الدعم المالي للمساهمة في ترقية النشاطات الثقافية التي تخص المجتمع، تعمد بعض الدول أحيانا إلى الاستثمارات التي تعزز صورتها الخاصة وقوتها، وذلك من خلال التركيز على بعض النشاطات مثل الأعمال الكبرى للمسئول أو «مشاريع الرئيس». وتصبح الثقافة في هذه الحالة رهانا إيديولوجيا لجهاز الدولة.

ولما كانت الثقافة بالمعنى الواسع للكلمة هي مجموع الأعمال المادية وغير المادية التي ينتجها المجتمع، وبالتالي فهي ليست في خدمة دولة ممثلة أو وصية على الفنانين، ولكنها تنتمي إلى الحياة العامة للمجتمع، بوصفها إحدى طرق التعبير الخاصة عن التاريخ وإثراء واقعه المادي والروحي. ذلك أن مهمة الدولة لا تكمن في تحديد مضمون الثقافة أو توجيه الإبداع في اتجاه معين، فالحياة الثقافية تتطلب أولا وقبل كل شئ حرية البحث والنقد والابتكار وإيصال النتاج الثقافي إلى الناس. والسياسة الثقافية لا تعني إقدام الدولة على صنع ثقافة رسمية، بقدر ما تهدف إلى ترقية القيم الثقافية للمجتمع.

وفي هذا المجال نتساءل كيف يمكن أن نتجاوز هذا المأزق وما هي السبل الناجعة لوضع سياسة ثقافية بديلة لتدخل الدولة؟ الإجابة عن هذه الأسئلة تبدأ بفهم الدور الملقى على عاتق السلطات العمومية والتي تكمن أساسا في إعطاء المواطنين الوسائل الضرورية للتمتع بمختلف أشكال التعبير السابقة والمعاصرة، واحترام حرية وتنوع الأذواق. ومن هنا فإن أحسن وسيلة لتحديد تدخل الدولة في الشأن الثقافي تكمن في التقليل من القرارات غير الملائمة التي يتخذها موظفون إداريون في مكاتبهم، والعمل على إتاحة الفرصة لمشاركة الجمهور في القرارات العمومية تحقيقا للديمقراطية الثقافية من جهة،

ودفع المبدعين إلى تحمل المخاطر بدل الاتكال على مساعدات الدولة من جهة أخرى. إن مساعدات الدولة للثقافة والفن لا يمكن أن تتم قبل تلقي الجمهور لهذه الأشكال الفنية، ذلك أن الثقافة لا معنى لها إلا إذا اعترف بها المجتمع.[7]

4. أشكال السياسات الثقافية:

إن تحليل السياق الاجتماعي الثقافي الذي تحدد فيه السياسات الثقافية تبين أن تدخل الدولة في الحياة الثقافية من خلال سن القوانين التشريعية والدعم المالي والإجراءات التنظيمية وحدها غير كافية لإحداث تغيير جذري في السياسات الثقافية. إن المتمعن في السياسات الثقافية المنتهجة من قبل المؤسسات الثقافية في الكثير من الدول يكشف عن عدم وضوح عملية اتخاذ القرارات التي تحكم هذه السياسات. ذلك أن المؤسسات الثقافية ليست مجرد هيئات مستقلة تنشط في مجال اختصاصها، ولكنها تساهم في تحديد السياسات الثقافية المختلفة أيضا. إن العمل على تحقيق مجال ثقافي يقوم على التنوع والتكامل هو من الضرورات الأساسية التي تنشدها المجتمعات المعاصرة لتحقيق فعالية المنظمات الثقافية. والثقافة ما هي إلا مجال آخر من مجالات النظام الاجتماعي والاقتصادي. وعلى القائمين على القطاع الثقافي أن يقنعوا المحيط العام بأهمية الثقافة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

تتنوع أشكال السياسات الثقافية من مجتمع إلى آخر ومن فترة زمنية إلى أخرى، علما أن السياسات الثقافية مرهونة بفهم السياق الاجتماعي التاريخي الذي تنمو فيه. وقبل التطرق إلى أشكال السياسات الثقافية نذكر ببعض الأهداف التي يسعى واضعو السياسات الثقافية إلى تحقيقها.

تنطلق بعض السياسات الثقافية من هاجس الانتشار الثقافي، والهدف الرئيس لهذا النموذج هو وضع الشروط المناسبة للإبداع الثقافي ونشره وتواصله بحيث يدعم الهوية الثقافية القومية.

بينما يسعى البعض الآخر إلى التأكيد على الجانب العملي للثقافة وذلك بالسعي إلى توفير الظروف اللازمة لتحقيق المزيد من الديمقراطية في الحياة الثقافية من خلال تمكين الناس من المشاركة في الإنتاج الثقافي.كما يسعى إلى تحسين الفعالية لدى كل الفاعلين في الحياة الثقافية.

أما البعض الآخر فيركز على الجانب التجاري للثقافة وينطلق هذا النموذج مباشرة من التزام بعض المجتمعات بتحقيق مستوى أعلى من التحرر الاقتصادي في قطاع الفنون، وهو نموذج يعكس فكرة أن المنتج الفني لا يختلف عن أي منتج آخر، وأن قيمته تقاس بمدى نجاح المنتج في السوق.[8]

والواقع أن أنه لا يمكن فهم السياسة الثقافية لأي بلد بمعزل عن تاريخه، فالسياسة الثقافية تندرج ضمن التجربة التاريخية للبلد. هذا وتتنوع السياسات الثقافية بتعدد أشكال تدخل الدولة. وفي هذا المجال يمكن الإشارة إلى بعض نماذج تدخل الدولة في الشأن الثقافي.

7- Jean-Jacques Wunenburger (1996). L'Etat entrepreneur ou éducateur culturel? n° 20.

8- ملينا دراجيشيفيتش شسشستش وسانجين دراجوجيفيتش (2007). إدارة الفن في زمن عاصف، ص 30-32.

النموذج الأول أو ما يعرف «بالدولة المهندسة» وتمثله فرنسا التي يعود اهتمام رعايتها للثقافة والفنون إلى عهود سابقة يتجلى ذلك في حرص الأمراء والملوك على تطوير وترقية الفنون وتدخل الدولة في تسيير شؤون المجتمع. ويعود فضل ابتكار «السياسة الثقافية» لفرنسا التي ظلت طوال تاريخها تعمل على توظيف الثقافة في سياستها الخارجية. ومن بين الشخصيات التي لعبت دورا أساسيا في وضع أسس السياسة الثقافية أندريه مالرو مؤسس «بيوت الثقافة» وجاك لانج الذي أدخل آليات جديدة لإدارة العمل الثقافي.

وتعد بريطانيا من بين الدول الراعية للثقافة والفنون، إذ توصف بـ «الدولة الراعية». وإلى جانب اهتمامها التاريخي بالثقافة والفنون تتميز تجربتها بابتكار «مجلس الفنون» الذي يقوم بتقديم الدعم للمنظمات الثقافية في بريطانيا. وقد أنشئ مجلس الفنون مع نهاية الحرب العالمية الثانية برئاسة اللورد كينيس الذي لعب دورا أساسيا في رسم السياسة الثقافية في بريطانيا. ينطلق مجلس الفنون البريطاني من اعتبار أن الفنان لديه شئ محدد يقدمه للمجتمع والذي يتجاوز أي حكم اقتصادي أو سياسي معين. فالفن يضع الناس في صلة مع القيم الكونية، ولذا فإنه يستحق الحماية من قوى السوق وتدخل الدولة، فهو مثل التعليم والصحة والضمان الاجتماعي مكون أساسي في حياة المواطن[9].

أما النموذج الثالث فتمثله الولايات المتحدة الأمريكية التي توصف بـ «الدولة المُيَسّرة». تختلف الولايات المتحدة الأمريكية عن أوروبا في مجال تنظيم شؤون الثقافة والفنون، ويتمثل بشكل خاص في غياب وزارة الثقافة وفي التدخل المحدود للدولة المركزية واعتمادها على المؤسسات والمانحين، فالدستور الأمريكي يحدد صلاحية الدولة في مجال السياسات العمومية، ويستبعد التعليم، الصحة والثقافة. وقد ارتأى مؤسسو الجمهورية ترك القرارات المتعلقة بالمواطن تتم على المستوى المحلي (الجماعات المحلية) فهي التي تقرر السياسة الثقافية والاجتماعية والبحث عن التمويل الضروري. دفعت هذه السياسة المواطنين الميسورين إلى المشاركة القوية في إقليمهم.

وإلى جانب هذه النماذج الثلاثة يمكن الإشارة أيضا إلى تجربة ألمانيا، التي يغيب فيها مفهوم الدولة المركزية أي الولاء لسلطة مركزية، ويحتل الإقليم دورا أساسيا في التنظيم الألماني، وربما هذا ما يفسر اهتمام الألماني بالتنمية الثقافية الإقليمية. وقد لعبت البرجوازية والنبلاء دورا حيويا في رعاية الثقافة والفنون في الأقاليم التي ينتمون إليها.

وتعتبر إيطاليا هي الأخرى من أهم الدول التي ترعى الثقافة والفنون علما أن إيطاليا تعرف بمدنها، ومن ثم فإن التنمية الثقافية من مهام أعيان ومواطني المدن الذين يرغبون في تنشيط الحياة الثقافية لمدنهم. علما أن هذه الرعاية تتجاوز الأعمال الفنية إلى ترميم الهياكل الثقافية.[10]

والواقع أن السياسات المدعمة للنشاطات الثقافية التي تمارس على المستوى الوطني تختلف وفق التصور المقدم للثقافة والوسائل التي تخصص لها. فقد ينظر إلى السياسة الثقافية بوصفها تعمل على تعزيز الهوية الوطنية وترقية النشاطات ذات الأهمية الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة وجعلها رهانا سياسيا. أما في حالات أخرى فإن هذا الاهتمام يندرج ضمن تقليد يعتبر المصنفات الفكرية تعبيرا عن الحضارة وعنصرا للإشعاع الثقافي.

9- باز كيرشو (2001). الراديكالية في الأداء المسرحي بين بريخت وبودريلارد، ص 64.

10- François Colbert, opcit.

إن السياسات العمومية تترجم بشكل عام في آليات مختلفة تتراوح بين الدعم المباشر والإجراءات الجبائية الموجهة لتشجيع المبادرات الخاصة قصد رعاية الثقافة والفنون.[11]

أما على الصعيد الدولي فإن موقف الدول حيال المسألة الثقافية فيتخذ عدة أشكال. وفي هذا المجال يمكن أن نميز بين ثلاث مقاربات أو مواقف. الموقف الأول يمكن وصفه بالسلبية أو اللامبالاة تسلكه بعض الدول تنتمي في معظمها إلى الدول النامية التي تعتبر أن الرهانات الثقافية هامشية، فضلا عن عدم توفرها على الإمكانيات الضرورية التي تمكنها من توظيف البعد الثقافي في العلاقات الدولية.÷ويمكن أن نتساءل عن مغزى الدفاع عن السياسات الثقافية الوطنية بالنسبة لبلدان أجبرهم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على تطبيق برامج التعديل الهيكلي إلى جانب ضعف الهياكل الضرورية لقيام صناعة ثقافية تنافسية.

تتمثل المقاربة الثانية في الموقف الدفاعي الذي تسلكه الدول الرافضة للتنميط الثقافي الذي فرضته العولمة الثقافية. وتم التعبير عن هذا الموقف من خلال المطالبة «بالاستثناء الثقافي» الذي يهدف إلى إخراج المنتجات والخدمات الثقافية من الاتفاقية العامة حول التجارة والخدمات (AGCS). وقد عبّر المدافعون عن هذا الموقف ضمن الإطار التنظيمي للاتفاقية العامة حول التجارة والخدمات، مؤكدين على ضرورة اعتبار المنتجات والخدمات الثقافية لاسيما السمعية البصرية بوصفها سلعا تختلف عن السلع الأخرى. وقد بلور هذا المطلب في مرحلة لاحقة في الدعوة إلى «التنوع الثقافي» الذي أفضى إلى صياغة الاتفاقية حول حماية وترقية تنوع التعبيرات الثقافية الذي تبنته منظمة اليونسكو.

وقد شكل هذا الموقف نقطة خلاف بين الدول الموقعة على الاتفاقية العامة حول التجارة والخدمات.

أما الموقف الثالث فيخص الولايات المتحدة الأمريكية التي تراهن على الاستراتيجية الجيوسياسية. تقوم هذه المقاربة على الهيمنة. وتنطلق من اعتبار الثقافة عنصرا رئيسيا في المنافسة يجب توظيفه كاستراتيجيه على الصعيد الدولي. وتجدر الإشارة أن هذا الموقف ليس جديدا، فمنذ دعوة تيودور روزفلت في 1898 إلى أمركة العالم، عملت الولايات المتحدة الأمريكية على ترقية صورتها وقيمها ورؤيتها للعالم، وها هي الآن تجني ثمار هذه السياسة.[12]

تهدف الاستراتيجية الأمريكية على المدى البعيد إلى ضمان سياسة تمكنها من احتلال مكانة مركزية في الشؤون العالمية، وذلك بالعمل على منع ظهور قوة منافسة. وقد ترجمت هذه السياسة في استراتيجية شاملة تقوم على تطوير القوة الاقتصادية للثقافة الأمريكية والتي تحرص وبشكل براجماتي على حماية صناعاتها الناشئة وكذلك حرية التبادل للولوج إلى الأسواق الخارجية.

والواقع أنه مهما كانت الاعتبارات التي تنطلق منها مختلف الأطراف لتبرير مواقفها حيال الدور الذي يمكن أن تلعبه في المجال الجيوثقافي، يجب الأخذ بعين الاعتبار المبررات المقدمة من قبل مختلف الأطراف بدل التساؤل عما يمكن أن تقدمه. ومن هنا فإن ما يمكن

11- Jean Tardif, Joelle Farchy (2006). Les enjeux de la mondialisation culturelle, p 254.

12- Ibid, p. 280.

التشديد عليه هو أن الخضوع أو اللامبالاة لا تشكل إطلاقا سياسة. كما أن سياسة الدفاع وإن كانت تمكّن من المقاومة لكنها لا تحقق بالضرورة الانتصار. أما القوة فيمكن أن تحرز النصر على المدى القريب، لكنها لا تحقق المشاركة ولا تضمن السلم. ذلك أن التاريخ يبين بأنه لا توجد إمبراطورية خالدة. والنتيجة فلا المقاربة الدفاعية ولا الإستراتيجية الأمريكية تسمح بضمان التنوع الثقافي المنشود.[13]

إن التباين في السياسات الثقافية لا يظهر بين الدول كما رأينا آنفا، بل داخل البلد الواحد. وفي هذا السياق فالجدل الدائر بين من يفضلون السياسات الثقافية المتمركزة في المؤسسات القومية مثلما هو الشأن لدى الكثير من الدول العربية، وبين الدول والمنظمات التي تسعى إلى البحث عن سياسات ثقافية قائمة على أبعاد واقعية تراعي الحقائق واحتياجات الناس المتنوعة، داخل حدود البلد الواحد، رافعة شعار الاحتفاء بالتنوع الثقافي إقليميا، وتصبح القضية الرئيسية كيف ترتبط المؤسسات الثقافية بالإقليم، أي التركيز على البعد الإقليمي والمواطنة، فيما تعمد بعض المجتمعات صياغة سياساتها الثقافية انطلاقا من البعد الإثني.

وبالرغم من أن هذا المسعى لا يلقى إجماعا إذ لا تزال الكثير من الدول لا تقبل السياسات الثقافية التي تقوم على البعد الإقليمي وتفضل السياسات الثقافية المتمركزة في المؤسسات القومية.

والواقع أن المسألة لم تعد محصورة في الجدل بين السياسات الثقافية القومية والإقليمية، بل أصبحت تطرح مسألة الشراكة بين مختلف الأطراف (القطاع العمومي والخاص والمجتمع المدني)، فلن تكون هناك تنمية ثقافية حقيقية ومتوازنة ومستدامة، ما لم تكن هذه القطاعات الثلاثة منخرطة في بلورة السياسات الثقافية القائمة على الأهداف المشتركة. وذلك من خلال ربط القطاع الخاص والمجتمع المدني بالقطاع العمومي والمساهمة بشكل مشترك في وضع السياسات العمومية. يجب أن تتبلور هذه الإستراتيجية عبر حوار تفاعلي توافقي شفاف.

تمثل السياسات المشتركة مستقبل التنمية الثقافية في كل بلد. وعلى السياسات الثقافية أن تكون جزءا مندمجا مكملا من المسئولية العامة، أي مسئولية القطاعات الرئيسية للحياة الثقافية.[14]

5. السياسات الثقافية العربية:

تزامن الوعي بأهمية الثقافة في العالم العربي مع نشأة جامعة الدول العربية عام 1945. وقد نصت المادة الرابعة من ميثاق الجامعة على تشكيل لجنة ثقافية. وقدمت مشروع معاهدة ثقافية كانت الأولى من بين الاتفاقات التي تم إبرامها بين دول الجامعة. ونصت هذه الاتفاقية بشكل خاص على أن تنشأ أداة دائمة لتحقيق التعاون بين الدول العربية تتألف من لجنة دائمة، مهمتها بحث مختلف جوانب التعاون الثقافي، والسعي إلى تكون ثقافة عربية موحدة تستمد قوتها من تاريخ الأمة العربية، وتغتني بجميع مكتسبات العلم ومكتسبات الحضارة العالمية.

13- Ibid, p 291.

14-Melina Dragicevic and Sanjin Dragovic (2009). Imagined Divides in Cultural Policies.

وقد توج هذا الاهتمام بإنشاء منظمة التربية والثقافة والعلوم في 1970، وحرصت هذه الهيئة على تنفيذ المشاريع والبرامج الثقافية القومية، ورفع مستوى العمل الثقافي في العالم العربي لمواكبة الحضارة العالمية. أولت هذه المنظمة في برامجها مكانا للسياسة الثقافية فأنشأت لجانا أسندت لها مهمة رسم وتخطيط العمل الثقافي وتنظيم أجهزته.

فقد دعا بيان عمان الثقافي الذي تم في المؤتمر الأول للوزراء المسئولين عن الثقافة في الدول العربية في 1976 إلى ضرورة وضع سياسة ثقافية عربية موحدة واضحة الأهداف والمعالم والوسائل تلتزم بها الدول العربية.

ودعا المؤتمر العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في دورته غير العادية الأولى في الخرطوم سنة 1979 إلى ضرورة القيام بوضع استراتيجيات لكل من قطاعي الثقافة والعلوم، وتقرر أن يكون موضوع «نحو إستراتيجية للثقافة العربية» هو الموضوع الرئيسي للمؤتمر الثاني للوزراء المسئولين عن الشئون الثقافية في العالم العربي.

وقد أصدر المؤتمر الذي عقد في طرابلس في 1979 التوصية الأساسية التالية : «يدعو المؤتمر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى اتخاذ الإجراءات لتنفيذ وضع خطة شاملة لتنمية الثقافة العربية، ولتحقيق هذه الغاية يقوم المدير العام للمنظمة بتأليف لجنة بالتشاور مع المجلس التنفيذي يعرض تقريرها بهذا الشأن على المؤتمر الثالث للوزراء المسئولين عن الشؤون الثقافية في البلاد العربية».

وقد توّج هذا الاهتمام بإقرار عقد مؤتمر دوري لوزراء الثقافة في العالم العربي تكون مهمته مساندة عمل المنظمة في مراحل التخطيط ورسم السياسات الثقافية في إطارها القومي وبعدها الإنساني. وعملت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتنسيق مع الدول الأعضاء وبالتعاون مع خبراء في العالم العربي على إعداد وثيقة تتضمن خطة ثقافية شاملة تم عرضها عام 1985 على مؤتمر وزراء العرب في دورته الخامسة واعتبروها مساهمة من الدول العربية والمنظمة في العقد العالمي للتنمية الثقافية. وحددت الخطة الشاملة للثقافة العربية الأهداف التالية : تطوير البنى الاجتماعية والاقتصادية والفكرية في الوطن العربي، وتنمية وإبراز الهوية الحضارية الإسلامية والمحافظة عليها، والتحرر القومي الشامل، وتكوين شخصية المواطن وإغنائها وتأكيد وعيه بتراثه وانتمائه لأمته وقيمه، والتعاون الحضاري العالمي.[15]

وقد أسهم في اللجنة المكلفة بإعداد الخطة الشاملة للثقافة العربية عدد من المفكرين والخبراء في ميادين الثقافة، وتم وضع برنامج عمل نفذته على امتداد أربع سنوات (1982 ـ 1985) جمعت فيه قرابة 600 خبيرا ثقافيا في 27 ندوة حضر كلا منها ما بين 20 - 25 خبيرا من مختلف الاختصاصات، وقدم فيها 61 بحثا جرت مناقشة مواضيعها، واتخذت منطلقات لبحث ميادين الثقافة، وحرصت على ضرورة القيام بمسح شامل للتعرف على واقع الثقافة العربية.

وناقشت حصيلة الأبحاث والتوصيات التي قدمها الخبراء الثقافيون في مختلف البلدان العربية في الندوات التي عقدت بإشراف اللجنة. والوسائل المتاحة لمتابعة تنفيذ برامج وتوصيات الخطة الثقافية الشاملة من جانب المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

15- الخطة الشاملة للثقافة العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، (1990)، ص.27 - 28 .

وأكدت على ضرورة القيام بجهد إعلامي واسع يسبق الخطة ويرافقها ويعقبها لتقديمها للناس بما يتناسب مع شأنها التنموي الكبير.

إن الاهتمام الذي أبدته الهيئات والمنظمات العربية لموضوع الثقافة رافقه اهتمام آخر على مستوى كل دولة. فقد أنشئت وزارات للثقافة وأصدرت قوانين تشريعية تنظم الحقل الثقافي، ورصدت ميزانيات لتنفيذ البرامج الثقافية المختلفة. أما بخصوص السياسات الثقافية التي تبنتها الدول العربية فهي أيضا متباينة من دولة إلى أخرى. وتجدر الإشارة أن تدخل الدولة في الشؤون الثقافية الذي أشرنا إليه سابقا في بعض الدول الديمقراطية يظهر بصورة أوضح في التجربة العربية. لاسيما وأن معظم الدول العربية التي نالت استقلالها كانت الثقافة فيها تشكل الضمان الوحيد للانسجام الوطني. ذلك أن إدماج الثقافة في المنطق السياسي كان ضرورة لأنها تشكل إحدى المطالب الأساسية للأمة. وقد أدركت الحركات الوطنية بأنه يمكن الانطلاق من الثقافة لجعل السياسة فعلا ثقافيا. فقد وظفت الثقافة سلاحا في مقاومة المحتل، لعبت دورا محوريا في شحذ الوعي الوطني خلال الحقبة الاستعمارية.

أما بعد الاستقلال فكان على الدولة الجديدة أن تظهر في هذا المجال بمثابة منقذ للثقافة من خلال النضال السياسي ضد الاحتلال. ومن هنا فإن الثقافة والسياسات الثقافية هي من اختصاص الدولة وحدها.

إلى جانب هذه الخاصية فإن الدول العربية شأنها شأن معظم دول العالم الثالث كانت تقوم على نظام الحزب الواحد، وقد بدا واضحا هذا التوجه بأن الثقافة يجب أن تعزز وبشكل دائم الحركة السياسية والإيديولوجية.[16]

في ظل هذا السياق الدولة-الحزب يجب أن تظل الدولة حاضرة باستمرار في تحديد مفهوم الثقافة. ويمكن أن نتساءل هل أن الأمر يتعلق باستراتيجية ترمي إلى مراقبة النشاطات الثقافية؟ أم هو مجرد وعي بدور الثقافة في التنمية؟ يمكن الإجابة عن ذلك بالتذكير بأن السلطة السياسية كانت تنظر إلى الثقافة باعتبارها امتدادا للرؤية التقليدية التي تعتبر الثقافة وسيلة فعالة في مقاومة الاستعمار وعنصرا قويا لحفظ الانسجام الوطني. طرحت المسألة الثقافية بعد الاستقلال من منظور سياسي إيديولوجي، واعتبرت عاملا أساسيا لملء الفراغ الذي خلفه الاستعمار.

إن هذا التوجه في الحقيقة قائم على بنية عمودية، فلم يكن في ذلك الوقت ممكنا الحديث عن التعددية لأنه يعتبرها مناقضة للمسألة الوطنية، ويثير إشكالية الصراع بين الثقافة الرسمية والثقافة غير الرسمية. وبين الثقافة البرجوازية والثقافة البروليتارية، أو ثقافة الأقليات في مقابل ثقافة الأغلبية. كما أن التعددية تشكل عاملا أساسيا للبيرالية الاقتصادية. ذلك أن التعددية وفق هذا المفهوم تعد تناقضا لمشروع المجتمع الاشتراكي.[17]

إن القراءة المتفحصة للتجارب العربية يمكن أن يستشف صعوبة تحديد السياسات الثقافية العربية مثلما جاء في الخطة الشاملة للثقافة العربية وكذلك مختلف قرارات وتوصيات

16-Papa Gueye N'Diaye (1980). Le développement culturel en Afrique, évolution, expériences et perspectives. p.24

17-Ridha Tlili (1991). Politique culturelle Carrefour de la contreverse, Actes du colloque : La dimension culturelle du développement, pp 170- 172.

منظمة الثقافة والتربية والعلوم. ولعل هذه الصعوبة تزداد عند السعي إلى محاولة تحديد السياسات الثقافية لكل دولة عربية على حده، بسبب تباين هذه السياسات من بلد إلى آخر.

وقد يلحظ أثر العهد الكولونيالي الأنجلوساكسوني والفرانكفوني على إدارة المرافق الثقافية، سواء في البلدان التي كانت تحت النفوذ البريطاني أو تلك التي كانت تحت الهيمنة الفرنسية. يتجلى بعضه في النموذج الليبرالي القائم على العمل الحر والتوجه نحو المشروعات الهادفة للربح مثل السياحة والإنتاج السينمائي وصناعة الترفية. أو النموذج الاشتراكي الذي ظهر في الستينيات يتسم بنظام قوي للمؤسسات الثقافية العامة وبدور مهيمن للدعم العمومي، وبالتخطيط المركزي للشؤون الثقافية.[18]

بالرغم من الاهتمام الذي توليه الدول العربية للثقافة والعناية التي تبديها مؤسسات جامعة الدول العربية في سعيها للاقتداء بالتجارب الغربية في مجال السياسات الثقافية : العقد العربي للتنمية الثقافية وعواصم الثقافة العربية. وبالرغم أيضا من ثراء وتعدد الثقافة العربية. فإن الواقع يكشف التأخر الملحوظ في المجال الثقافي، بل هناك بون شاسع بين الطموح والإنجاز، وما تحقق لم يرق إلى مستوى يمكن التنمية الثقافية من مواكبة التنمية الاقتصادية أو الصناعية أو الزراعية. فقد اتسمت هذه الجهود بأنها تفتقر إلى وجود صيغ عملية منتظمة وإهمال البعد الثقافي في عملية التنمية.

يعد الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية سواء بسبب الظروف السياسية والأوضاع غير المستقرة التي تمر بها الدول العربية وضيق أطر التشريعات والقوانين المنظمة للعمل الثقافي أحد مظاهر الخلل في بلورة السياسات الثقافية في العالم العربي، فضلا عن ارتباط قطاع الثقافة بقطاعات أخرى واعتباره قطاعا لا يمثل الأولوية، والتركيز على القطاعات المنتجة للحاجات المادية على حساب الثقافة والخلط بين مفهوم الثقافة والتربية. والاهتمام بالمشاريع والبرامج الثقافية المرتبطة بالسياسات الآنية والرسمية للحكومات المتعاقبة وإهمال المبادرات المستقلة. وعدم ملائمة الإنتاج الثقافي للجمهور وقلة الموارد وضعف إدارة المؤسسات الثقافية. ويمكن أن نعزو كل ذلك إلى غياب السياسة الثقافية القائمة على الرؤية البعيدة المدى.

وإلى جانب المشكلات السياسية والاقتصادية التي تواجه قطاع الثقافة في العالم العربي والتي انعكست بصورة سلبية على السياسات الثقافية تأتي أزمة السياسات العامة التي تظهر بصورة أوضح في غياب الإجراءات الإدارية المهنية في قطاع الثقافة، واعتماد نموذج مستورد للسياسات الثقافية لا يتماشى وظروف البلد. فضلا عن غياب التنسيق والتكامل وربط الاتصالات بين القطاعات الثلاثة (العمومي والخاص والمدني) وعدم تكافؤ الفرص بين المنظمات الثقافية.

ويشكل التمويل إحدى المشكلات التي يعاني منها قطاع الثقافة في العالم العربي، فإلى جانب سوء الإدارة وضعف الموارد المالية لدى بعض الدول العربية لاسيما غير النفطية، تعتمد المنظمات الثقافية في نشاطها على ما تقدمه الدولة. وفي هذا السياق يسجل غياب القطاع الخاص في المساهمة في العمل الثقافي.

18-Milena Dragicevic (2010). The Need for integrated cultural policies in the Arab World, i, Cultural policies, European Cultural Fondation, pp 236-237.

ويمكن الإشارة إلى الصعوبات التي تواجهها الدول العربية من جراء الضغوط التي تمارسها الهيئات المالية الدولية الداعية إلى الالتزام ببرامج التعديل الهيكلي وتحرير الاقتصاد والتجارة. وقد ترتب على كل ذلك تراجع دور الدولة عن التدخل في الفضاء الثقافي.

ليست العوامل السياسية والاقتصادية وحدها التي حالت دون بلورة سياسات ثقافية في العالم العربي، ذلك أن معظم النظم الثقافية التي كانت سائدة في ظل النظام الاشتراكي قد تعرّض للاهتزاز وفقد وضعه وأصبح محل شك من قبل القائمين على القطاع الثقافي.[19]

وتشكل الفروق الثقافية التي ترتبط بالتباينات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والسلوكية للفئات الاجتماعية إحدى المشكلات التي تحول دون بلورة سياسات ثقافية وطنية متفق عليها من قبل أغلبية المنشغلين بالشأن الثقافي. ويعزو البعض هذه المسألة إلى غياب الحوار بين النخب التي تلقى بعضها تكوينه في الخارج والتي ينظر إليها في بعض الأحيان كمصدر تهديد، وذلك لما تمثله من ثقافة أجنبية متأثرة بالعولمة. فيما تنظر هذه النخب بدورها إلى باقي الفئات الأخرى كمصدر تهديد أيضا لأنها تمنعها من تحقيق أفكارها التنويرية. أما الفئات الاجتماعية التي تشكل الأغلبية الساحقة من السكان فهي مستبعدة من المشاركة في الحياة الثقافية، فضلا عن انقسام النخب بين معرّب ومفرنس في بعض الأقطار العربية مثلما هو الحال في المغرب العربي.

وخلاصة القول إن إصلاح القطاع الثقافي في العالم العربي مرهون بتوفر جملة من الإجراءات والتدابير أهمها وجود سياسة ثقافية تراعي الظروف الداخلية للدول العربية وتواكب في ذات الوقت التغيرات العالمية السريعة حتى تكون قادرة على مواجهة التحديات المطروحة والحرص على ضرورة أن تكون السياسات الثقافية موازية لسياساتها للتقدم الاقتصادي والمادي، وأن يُعطى البعد الثقافي الأهمية الواجبة حتى تكتمل التنمية الشاملة، وضرورة الاهتمام بوضع التشريعات القانونية الملائمة، وضمان التمويل اللازم ودعوة المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة للمساهمة في تمويل العمل الثقافي.

لقد ظلت السياسات الثقافية لوقت طويل نشاطا يتم في إطار دوائر ضيقة من الإداريين الثقافيين للقطاع العمومي، تحت رعاية وزارة الثقافة وإيديولوجية الحزب السياسي الذي يمثله هؤلاء الإداريون. وهو أمر يجب استدراكه والعمل على توسيع وإشراك المجتمع المدني في بلورة السياسات الثقافية.

إن هذه الرؤية تساعد في تحديد الأدوار المختلفة للهيئات والمؤسسات القائمة على العمل الثقافي، وتحدد استراتيجيات عملها، والموارد اللازمة لهذا العمل ومعايير نجاحها وأساليب تطويرها. ويمكن تحقيق هذه المهمة بالتعاون بين السلطات والهيئات المنتخبة (الحكومات وإيديولوجيتها الرئيسية) وسلطة الخبراء (المؤسسات الثقافية العمومية والخاصة) والقوى ذات المسئولية الاجتماعية (قطاع المنظمات غير الحكومية) وتقليص السلطة التي ظلت منحسرة في الوزارات والهيئات العمومية وإشراك المواطن في صنع السياسات الثقافية.

19- مليانا دراجيشيفيتش شسشستش وسانجين دراجوجيفيتش، المرجع السابق، ص 38.

المراجع باللغة العربية:

1. باز كيرشو(2001). الراديكالية في الأداء المسرحي بين بريخت وبودريلارد، ترجمة محمد السيد، وزارة الثقافة، القاهرة.
2. الخطة الشاملة للثقافة العربية (1990). المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. الطبعة الثانية، تونس.
3. رزق الله هيلان (1991). التنمية والثقافة في الوطن العربي المعاصر، (أشغال ملتقى العنصر الثقافي في التنمية، تونس 21 - 26نوفمبر 1988) سلسلة العلوم الاجتماعية، عدد 17، تونس.
4. ملينا دراجيشيفيتش، شششستش وسانجين، دراجوجيفيتش. 2007. إدارة الفن في زمن عاصف. ترجمة نهاد سالم. دار شرقيات، القاهرة.

المراجع باللغة الأجنبية:

5. Colbert, François . Les éléments des politiques culturelles, www.manag – mentculturel.com
6. Dragicevic, Melina and Dragovic, Sanjin (2009). Imagined Divides in Cultural Policies, ed Ulrike H.Meinhof, Palgrone Publisher, London.
7. Dragicevic, Milena (2010). The Need for integrated cultural policies in the Arab World. in Cultural policies. European Cultural Fondation, Boekmanstudies, Amsterdam.
8. N'Diaye, Papa Gueye (1980). Le développement culturel en Afrique, év – lution, expériences et perspectif. UNESCO, Paris.
9. Ruiz, Jordi Pascal I. (2007). La participation citoyenne au développement de la politique culturelle locale pour les villes européennes, in Guide de la participation citoyenne, Fondation Européenne de la culture, Amste – dam.
10. Tardif, Jean et Farchy, Joelle (2006). Les enjeux de la mondialisation culturelle. éditions Hors commerce, Paris.
11. Tlili, Ridha (1991). Politique culturelle Carrefour de la contreverse. actes du colloque÷: La dimension culturelle du développement, Université de Tunis, 21– 26 novembre 1988,Tunis.
12. Toffler, Alvin (1980). The Third wave. Morrow , Dutch, ed, NewYork.
13. Wunenburger, Jean–Jacques (1996). L'état entrepreneur ou éducateur culturel?. Hermès, n° 20, Paris.
14. Warnier, Jean Pierre (1999). La mondialisation de la culture. éditions Casbah, Alger.